

إفاضة العوائد

[329] وهو خروج المستثنى عن تحت الحكم السابق على وجه الحصر. وإن جعلنا كلمة إلا زيدا قرينة على ارادة وجوب اكرام الباقي على وجه الحصر من العقد الايجابي، فتكون دلالة العقد الايجابي - للقضية على حصر مورد وجوب الاكرام في الباقي - داخله في المنطوق، ودلالته - على ثبوت نقيضه للمستثنى - داخله في المفهوم المستفاد من حصر وجوب الاكرام في غيره. ويحتمل بعيدا أن يكون الحصر مستفادا من تركيب العقد الايجابي مع السلبي، بمعنى أن حصر مورد وجوب الاكرام في الباقي يستفاد من نفى وجوب اكرام زيد المستفاد من الاستثناء، وكذا حصر مورد نفى الوجوب في زيد يستفاد من نفى وجوب اكرام باقى العلماء المستفاد من قوله اكرم كل عالم فتدبر. ومن جملة ما ذكره في عداد ما يفيد الحصر كلمة (انما)، وقد ارسلها النحاة ارسال المسلمات في كلماتهم، وقالوا إن ذلك - أعنى افادتها الحصر - جواز انفصال الضمير في مثل قول الفرزدق: (أنا الذائد الحامى الذمار وانما، يدافع عن احسابهم انا أو مثلى) كما جاز في قولنا ما يدافع عن احسابهم الا انا أو مثلى. ونقل تصريح اهل اللغة ايضا بافادته الحصر. والانصاف - كما اعترف به في التقارير - عدم حصول الجزم بذلك. أما (أولا) فلعدم وجود ما يرادفه في عرفنا، حتى يستكشف الحال منه بمراجعة الوجدان. وأما (ثانيا) فنحن كلما راجعنا مواقع استعمال هذه الكلمة في كلمات الفصحاء، لم نجد موضعا إلا ويمكن المناقشة في استفادة الحصر من هذه الكلمة، لا جل قيام القرينة المقامية على الحصر أو غيرها. من تقديم ما حقه التأخير أو غير ذلك، بحيث لو حذفت لفظة انما
